عشر عشر حفظ القرآن وفهم وما صنفته الناس من العلوم اقل
حفظا وفهما من الكتب المنزلة فان العناية بها اعظم وخدمتها
في القلوب اعظم وبهذا يحصل الجواب عن قول من قال لم انزل
المتشابه وهذا التشابه الناشئ من نقص السمع ونقص فهمه
وعلمه وبه يحصل الجواب على ماذكره الرازي من تقسيم المحكم
والمتشابه فانه ذكر ان كل طائفة تجعل ماتذهب اليه محكما
ومايذهب اليه مخالفها متشابها ثم جعل هو المتشابه ما
خالف الدليل العقلي والمحكم مالم يخالف الدليل العقلي فجعل الاحكام
هو عدم المعارض العقلي لا صفة في الخطاب وكونه في نفسه قد
احكم وبين وفصل مع ان المعارض العقلي لا يمكن الجزم بنفيه
اذ الجزم وقوعه في الجملة ولهذا استقر امره على ان جميع الادلة
السمعية القولية متشابهة لا يحتج بشئ منها في العلميات فلم
يبق على قوله لنا آيات محكمات وهن ام الكتاب بحيث يرد المتشابه
اليها ولكن المرجوع اليه هو العقلي فما وافقه أو لم يخالفه فهو
المحكم وما خالفه فهو المتشابه وهذا من اعظم الالحاد في
اسماء الله تعالى وآياته ولهذا استقر قوله في هذا الكتاب على
رأي الملاحدة الذين يقولون انه اخبر العوام بما يعلم انه باطل
لكون عقولهم لا تقبل الحق فخاطبهم بالتجسيم مع علمه انه باطل
وهذا مما احتج به الملاحدة على هؤلاء في المعاد وقالوا خاطبهم

ايضا

ايضا بالمعاد كما خاطبهم بالتجسيم وهؤلاء جعلوا الفرق ان المعاد علم
بالاضطرار من دين الرسول وبسط الكلام على ذلك له موضع آخر.

فصل قال الرازي واما في عرف العلماء فاعلم ان الناس قد اكثروا
في تفسير المحكم والمتشابه وكتب من تقدمنا مشتملة عليها والذي
عندي فيه ان اللفظ الذي جعل موضوعا لمعنى فاما ان يكون محتملا
لغير ذلك المعنى أولا يكون فان كان موضوعا لمعنى ولم يكن محتملا
لغيره فهو النص وان كان محتملا لغير ذلك المعنى فاما ان يكون
احتماله لاحدهما راجحا على الآخر واما ان لا يكون بل يكون احتماله
لهما على السوية فان كان احتماله لاحدهما راجحا على احتماله للآخر
كان ذلك اللفظ بالنسبة الى الراجح ظاهرا وبالنسبة الى المرجوح
مؤولا واما ان كان احتماله لهما على السوية كان اللفظ بالنسبة
اليهما مشتركا وبالنسبة الى كل واحد منهما على التعيين مجملا فخرج
من هذا التقسيم ان اللفظ اما ان يكون نصا اوظاهرا او مجملا
اومؤولا فالنص والظاهر يشتركان في حصول الترجيح الا ان
النص راجح مانع من النقيض والظاهر راجح مانع من النقيض
فالنص والظاهر يشتركان في حصول الترجيح فهذا القدر هو
المسمى بالمحكم واما المجمل والمؤول فهما يشتركان في ان دلالة
اللفظ غير راجحة الا ان المجمل لا رجحان فيه بالنسبة الى كل واحد
من الطرفين والمؤول فيه رجحان بالنسبة الى الطرف الآخر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)